

الاتحادية للرقابة النووية» تصدر رخصة تشغيل الوحدة الرابعة لمحطة براكة»



أبوظبي: عدنان نجم

أعلنت الهيئة الاتحادية للرقابة النووية عن إصدار رخصة تشغيل الوحدة الرابعة لمحطة براكة للطاقة النووية لمصلحة شركة نواة للطاقة، والتي تتولى بدورها مسؤولية تشغيل المحطة الواقعة في منطقة الظفرة بإمارة أبوظبي. وبموجب الرخصة، أصبحت شركة نواة للطاقة مفوضة بتشغيل الوحدة الرابعة من محطة براكة للطاقة النووية على مدى الأعوام الستين المقبلة.

ويأتي إصدار رخصة التشغيل تنويحاً للجهود التي بذلتها الهيئة منذ تلقيها طلب الحصول على الرخصة من عن شركة نواة للوحدتين الثالثة والرابعة عام 2017. وأجرت الهيئة عملية مراجعة منهجية لطلب إصدار رخصة التشغيل، والذي تضمن تقييماً شاملاً للوثائق المرفقة مع الطلب، وتطبيق تدابير رقابية صارمة، إضافة إلى إجراء عمليات تفتيش دقيقة للمحطة فيما يتعلق بالأمن والأمان النوويين، وحظر الانتشار النووي.

وشملت عملية التقييم مراجعة لتصميم المحطة النووية، وتحليلاً جغرافياً وديموغرافياً لموقعها. كما تضمنت عملية التقييم مراجعة تصميم المفاعل النووي، ونظم التبريد والسلامة، والتدابير الأمنية، وإجراءات الاستعداد للطوارئ،

وإدارة النفايات المشعة، وجوانب فنية أخرى. كما راجعت الهيئة مدى استعداد شركة نواة بصفتها الشركة المسؤولة عن التشغيل من الناحية المؤسسية والقوى العاملة والتأكد من توافر كل الإجراءات والتدابير اللازمة لضمان معايير السلامة والأمان في محطة الطاقة النووية.

وبهذه المناسبة، قال السفير حمد الكعبي، المندوب الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونائب رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للرقابة النووية: «يمثل اليوم لحظة تاريخية لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث حققت رؤيتها التي بدأت قبل 15 عاماً في تطوير أول برنامج للطاقة النووية السلمية في المنطقة. إن نجاح البرنامج وقدرة دولة الإمارات على إنجازه خلال فترة زمنية قياسية، مع الالتزام بأفضل المعايير الدولية للسلامة والأمن النوويين وحظر الانتشار النووي، جعل من الدولة نموذجاً يحتذى للعديد من الدول التي تعزز بناء برامج للطاقة النووية. وسيلعب برنامج الإمارات للطاقة النووية السلمية دوراً رئيسياً في توفير 25% من الطاقة النظيفة؛ ومن ثم، دعم جهود حكومة دولة الإمارات لتحقيق أهدافها في ما يتعلق بالحياد المناخي لعام 2050.

وبعد إصدار رخصة التشغيل الخاصة بالوحدة الرابعة، ستبدأ شركة نواة للطاقة فترة الاستعدادات للتشغيل التجاري، والتي ستجري فيها الهيئة الاتحادية للرقابة النووية عمليات تفتيش على مدار الساعة، بالاعتماد على مفتشيها المقيمين في محطة بركة للطاقة النووية، وإرسال مفتشين آخرين لضمان استكمال عمليات تحميل الوقود والاختبارات وفقاً للمتطلبات الرقابية.

وقال كريستر فيكتورسن، المدير العام للهيئة الاتحادية للرقابة النووية «قام بمراجعة طلب إصدار رخصة التشغيل فريق مؤهل، حيث شكلت نسبة الخبراء الإماراتيين أكثر من 90% من أعضاء الفريق، وهذا يشير إلى نجاح استراتيجية الهيئة في بناء قدرات ومهارات الإماراتيين للرقابة على القطاع النووي وضمان استدامته».

وضماماً للالتزام بأعلى معايير السلامة الدولية في مجال الطاقة النووية وحظر الانتشار النووي، استقبلت دولة الإمارات العربية، خلال العقد الماضي، 12 بعثة تقييم شاملة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمراجعة وتقييم مختلف جوانب البنية التحتية النووية، والإطار القانوني والرقابي، ومعايير السلامة والأمن النوويين وحظر الانتشار النووي، ومستوى استعداد الدولة لحالات الطوارئ. ويمكن للجُمهور الاطلاع على هذه التقارير التي أصدرتها تلك البعثات الدولية.

يذكر أن الهيئة أصدرت في فبراير/ شباط 2020 ومارس/ آذار 2021 ويونيو/ حزيران 2022 رخص التشغيل للوحدات الأولى والثانية والثالثة، على التوالي، لمحطة بركة للطاقة النووية، وسوف تواصل مهامها الرقابية لكل الوحدات الأربع بعد التشغيل التجاري.

كما تعتبر الشفافية من أبرز مبادئ السياسة النووية التي التزمت بها حكومة الإمارات العربية المتحدة عبر التقيد بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية مثل «اتفاقية الضمانات الشاملة»، والبروتوكول الإضافي لاتفاقية الضمانات الشاملة التي وقعتها الدولة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واتفاقية السلامة النووية، وغيرها. وتكفل مثل هذه الالتزامات تصميم البرنامج للأغراض السلمية، وبنهج شفاف ينسجم مع القوانين، الوطنية والدولية